



الجيش اللبناني « بيت الدين » أكد شرعيته والحكومة اللبنانية تشركه في الخطة الامنية

مؤتمر «بيت الدين» أكد استمرار المبادرة بأيدي الامبريالية والرجعية العربية والقوى الفاشية

الحكومة اللبنانية، بعد «بيت الدين» تؤكد «شرعية» الجيش وقيادته وتفتح الملف الفلسطيني

كيف يمكن ان يبني فيكتور خوري الجيش الوطني؟

السعودية تنتقل الى مواقع اكثر فاعلية في تحضير الاجواء لفرض التسوية في المنطقة .

لم تفلت « الفرصة المناسبة » من بين اصابع الحكم كما تخوف البعض ، فقد قفزت الحكومة اللبنانية سريعا لتحول مقررات مؤتمر « بيت الدين » ، بعد اسبوع من انتهائه الى برنامج تنفيذي ربطت بعض بنوده بجدول زمني قصير وتركت الاخرى في اطار التمنيات .
ويبدو ان اقتراب موعد توقيع المعاهدة المصرية -

لا شك بان قرارات الحكومة اللبنانية الاخيرة لم تات فقرة مفاجئة فالاستعدادات التي سبقت مؤتمر « بيت الدين » والاتصالات التي رافقتها والقرارات التي صدرت عنه مهدت الطريق امام النظام اللبناني وشكلت له غطاء عربيا لخطواته المقبلة .
فمؤتمر « بيت الدين » رغم التصفيق الحار شبه الشامل الذي ووجه به ، لم يرق باكثر من تثبيت المبادرة في يد الرجعية العربية ومن انشال القوى الفاشية اللبنانية والتمهيد لتطبيق نتائج مؤتمر كعب ديفيد على لبنان .

مؤتمر بيت الدين يعيد المبادرة للرجعية اللبنانية

فالمعارضة العامة التي قوبلت بها خطة الرئيس سركيس الامنية والسياسية تحولت الى تصفيق بعد مؤتمر « بيت الدين » واستطاعت خطة رئيس الجمهورية ان تشهد النور في جانبها الامني مباشرة بعد انتهاء المؤتمر . ولم يشكل بعض القرارات البراقة التي تضمنتها بيان وزراء الخارجية العرب سوى التغطية العملية لهذه الخطة .

فعلى الصعيد المحلي وبعد ان أكد الرئيس سركيس في اكثر من مناسبة عملية موقفه الى جانب الجبهة « اللبنانية » وبعد ان اصبح انحيازه لها قضية واضحة جاءت قرارات « بيت الدين » لتشكل دعما جديدا له ولتترك بين يديه تنفيذ المقررات التي اتخذها الوزراء العرب . ورغم التحفظات التي وضعها الفريق الوطني اللبناني فان تاييده للقرارات الصادرة عن مؤتمر بيت الدين شكلت دعما للرئيس سركيس وسمحت له ان يلعب دورا اكبر في تنفيذ خطته . وبالتالي اعاد مؤتمر « بيت الدين » والترتيب الذي لقيه المبادرة الى يد الرئيس سركيس والى الجبهة « اللبنانية » وترك لها حيزا اكبر من المناورة فكانت الخطوة الاولى التي تلت المقررات اخراج القوات السورية من الاشرقية والجسرين واحلال القوات السعودية محلها .

وكان طبيعيا ان تعتبر الجبهة « اللبنانية » وحلفاؤها في السلطة ما جرى انتصارا لها . فقد أمن انسحاب القوات السورية من الاشرقية والجسرين عودة خطوط التموين وعاد السلاح يتدفق مجددا الى القوات الفاشية . ووجدت هذه القوات في ما انجزته وفي الاجواء العربية والمحلية الملائمة فرصة لنقل المعركة الى مناطق اخرى بهدف الضغط على القوات السورية وتأمين انسحابها . وبدأت الصدامات المحدودة تنتقل الى خط عين الرمانة - الشياح ومنطقة الدكوانة وسن الفيل . وهكذا حال مؤتمر « بيت الدين » دون تطور المعركة المحدودة التي دارت مع الجبهة « اللبنانية » الى معركة لاحباط المشروع الفاشي في لبنان ومواجهة ما تهيؤه الامبريالية والرجعية العربية لتطبيق نتائج كعب ديفيد . وحال بذلك

دون انتقال المبادرة الى يد القوى الوطنية ، وترك الباب مفتوحا امام النظام اللبناني « يرى ما يمكن ان يعتمد (من مقررات بيت الدين) وكيف ينبغي ان يعتمد » كما قال الوزير بطرس . اما ما اعتمده النظام اللبناني من هذه المقررات وكيف . فقد بدأ واضحا منذ اليوم الاول لانتهاج المؤتمر وجاءت قرارات الحكومة اللبنانية لتكامل الخطوات الامنية الاولى . فبعد البدء بتنفيذ خطة الرئيس سركيس الامنية اصدر قائد الجيش مذكرات باحالة عدد من الضباط على المحاكمة . فسأوى بين الضباط الذين لعبوا دورا في الصرب الاهلية في مواجهة المخطط الصهيوني - الفاشي وفي طليعتهم قائد جيش لبنان العربي احمد الطيب وبين الضباط الذين تعاملوا مع العدو الصهيوني لتنفيذ هذا المخطط . وهكذا تلت المذكرة التي صدرت بحق الضباطين حداد والشدياق مذكرة بحق قيادة جيش لبنان العربي . ونفس قائد الجيش بذلك كافة القائيس الوطنية المفترض اخذها بعين الاعتبار عند تقويم اي ضابط او جندي في الجيش وتقويم الدور الذي لعبه خلال الحرب الاهلية .

وبالطبع لم يكن مفاجئا ان تصدر هذه القرارات عن قائد الجيش فيكتور خوري الذي قاد قوات الكتائب والاحرار في معركة الكورة وساهم في الحرب الاهلية الى جانب القوات الفاشية . انما



الامير فهد : تطويق القوى المعارضة لكعب ديفيد

المفاجيء ان يلقي القرارات التي يوكل امر تنفيذها الى قيادة الجيش المعروفة بدلائها للجبهة « اللبنانية » ترحيبا من بعض الاطراف الوطنية . فعلى الرغم من البريق الذي يبدو في بعض مقررات « بيت الدين » الا ان هذه المقررات ، وكذلك قرارات مجلس الوزراء اللبناني الاخيرة ، جاءت لتثبيت شرعية قيادة الجيش رغم الاعتراف

العلمي الذي قدمه مؤتمر « بيت الدين » ومجلس الوزراء اللبناني بان هذا الجيش « ليس وطنيا وليس متوازنا » .

فمقررات بيت الدين نصت في بندها الخامس على ضرورة « وضع جدول زمني لبناء الجيش على اسس وطنية ومتوازنة » ، وكذلك فعل مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة . غير ان مؤتمر بيت الدين وافق على التصعيد العملي ، ومن خلال موافقته على خطة الرئيس سركيس الامنية على ان يلعب الجيش « اللبناني » الراهن دورا امنيا في الحدث وجرى الحديث عن توسيع هذا الدور . وقد استغل مجلس الوزراء اللبناني هذه الفرصة ليؤكد شرعية الجيش وقيادته في البرنامج التطبيقي لمقررات « بيت الدين » فأوكل الى قوات الردع العربية والجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي مهام أمنية عملية تمثلت بتكليف هذه القوات بجمع اي ظهور مسلح وبوضع خطة أمنية لجمع السلاح . وبالتالي جرى الاعتراف العملي بوجود هذا الجيش . وبذل ايقاف دوره الى حين اعادته بانائه قام مجلس الوزراء بتكليفه بمهام جديدة ، علما ان المهمات التي كلف بها الجيش سابقا شككت غطاء لممارسات الجبهة « اللبنانية » في اهدن والبترون والمنطقة الشرقية من بيروت . ولم يكتف مجلس الوزراء بذلك بل انتقل الى درجة من التناقض تعجز عن اخفاء النوايا الحقيقية للحكم فقد كلف المجلس تحت عنوان بناء الجيش ، قيادة الجيش الحالية وضع خطة زمنية لبناء الجيش « على اسس وطنية ومتوازنة » على ان ترفع هذه الخطة الى مجلس الوزراء خلال اسبوعين . فكيف يمكن الجمع بين قيادة غير وطنية وغير متوازنة ساهم قائدها الاول في الحرب الاهلية الى جانب القوى الفاشية وقام بانشاء جيش « غير وطني وغير متوازن » ، كيف يمكن الجمع بين هذا الامر وبين تكليف هذه القيادة وضع خطة لبناء جيش وطني ؟

من الواضح ان بعض الفقرات البراقة لقرارات بيت الدين ولقرارات مجلس الوزراء لم تختبئ سوى لتسهيل اعادة المبادرة للقوى الفاشية وحلفائها في الحكم بعد ان هدد تطور الاوضاع في لبنان بانتقال هذه المبادرة الى ايدي القوى الوطنية .

التمهيد لايول جديد

وكان طبيعيا ان تتوافق خطوات تثبيت قيادة الجيش بخطوات اخرى طالما شكلت مطلبا للرجعية العربية واسرائيل والامبريالية وهو القضاء على المقاومة الفلسطينية . فقد قفز مجلس الوزراء اللبناني عن جميع التحثيات التي تقف وراء تجدد الاشتباكات على اتساحة اللبنانية ، وتناسى الحديث عن دور الاحزاب الفاشية في اضرار نار هذه الاحداث خصوصا وان هذه الاحزاب تواصلت على لسان قادتها في بيروت والجنوب اصرارها على « تحرير كل لبنان » من الوجود العربي والوطني .